تاريخ الاستلام: 2020/06/15 تاريخ القبول: 2020/07/25

دور المنظمات المالية الدولية في تحقيق العولمة

The role of international financial organizations in achieving globalization

ط.د تكواشت رانية*

مخبر اقتصاد المنظمات و التنمية المستدامة

takouachet.rania@univ-jijel.com

جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)

ملخص: تهدف هذه الدراسة لتعرف على دور المنظمات المالية الدولية و المتمثلة في الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية في تحقيق العولمة و دلك من الالمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من العولمة الاقتصادية و المالية و كدا التعرف على مهام المؤسسات الاقتصادية العالمية

توصلت هده الدراسة الى ان للمنظمات المالية الدولية دور أساسي في ترسيخ العولمة عبر اليات عملها و القواعد الملزمة التي تنشئها تتجلى هده المساهمة بخصوص من خلال الوظائف الموكل لكل منها و المفاهيم الأساسية التي تستند اليها وتتجلى مساهمات المنظمات الاقتصادية الدولية في تعزيز التعاون الإقتصادي والنقدي بين الدول، وذلك من خلال إيجاد أرضية خصبة للتعاون، والتفاهم بين الدول حول المسائل الإقتصادية المهمة، ومن أجل توحيد السياسات الإقتصادية لتحقيق مزيد من التعاون والتقارب بين الدول وإلى مزيد من العولمة للأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية، العولمة الاقتصادية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية

Abstract: This study aims to get acquainted with the role of international financial organizations represented by the International Monetary Fund, the World Bank and the World Trade Organization in achieving globalization and that knowledge of various theoretical aspects related to both economic and financial globalization and also to identify the tasks of global economic institutions

This study concluded that international financial organizations have a fundamental role in establishing globalization through their mechanisms of work and the binding rules that they establish. This contribution is manifested through the functions entrusted to each of them and the basic concepts on which they are based and the contributions of international economic organizations in promoting economic and monetary cooperation between countries are demonstrated And that is by finding fertile ground for cooperation, and understanding between countries on important economic issues, and for unifying economic policies to achieve more cooperation and rapprochement between countries and to more globalization of global markets.

Key words: financial globalization, economic globalization, World Bank, International Monetary Fund, World Trade Organization

*المؤلف المرسل:

. مقدمة:

إن ظاهرة العولمة تثير جدلا واسعا و تتعدد بشأنها الآراء وأختلف حولها الدارسون في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع ، وقد ازداد الحديث عن مصطلح العولمة مع زوال المعسكر الاشتراكي وإنفراد أمريكا بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي، ويدل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بين الدول والمجتمعات وأصبحت كل المجتمعات تعيشها أو تعاني منها بدرجات متفاوتة حتى التي تعيش حالة من العزلة، مما جعل أغلب الدول تنتهج نظام اقتصاد السوق وما ترتب عن ذلك من تحرير للتجارة وإلغاء للقيود على حركة رأس المال، و قد نالت ظاهرة العولمة اهتمام المفكرين و الباحثين [1]

و لعله أصبح معروف أن النظام الاقتصادي العالمي يتكون من ثلاثة أركان رئيسية و هي نظام النقدي الدولي و النظام المالي الدولي و النظام التجاري الدولي و تقوم على إدارة الأركان الثلاثة ثلاث مؤسسات اقتصادية عالمية هي على توالي: صندوق النقد الدولي (LMF)، و البنك الدولي (WB)، و منظمة التجارة العالمية(WTO)، فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية و البنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية و منظمة التجارة العالمية تختص بإدارة سياسة التجارة العالمية

و بدلك من ضروري تأكيد دور هده المؤسسات الاقتصادية العالمية في ضبط و مراقبة السياسة النقدية و المالية و التجارية من شأنه أن يحقق على المدى البعيد نوعا من الانسجام و النمطية في القواعد و المعايير المستخدمة في مختلف دول العالم عما يوفره من إزالة القيود و العقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي.[2]

و انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور المنظمات الدولية المالية في تحقيق العولمة ؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية يمكننا صيغة الفرضيات التالية:

- المنظمات المالية الدولية هي التي تدير العولمة من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الدولي.
- أن للمنظمات الدولية بدور رئيسي على تأكيد أهمية العولمة و ترسيخها و اعداد لوحة العالم في مختلف المجالات عبر اليات عملها و القواعد الملزمة التي تنشئها.

أهمية و أهداف الدراسة : تهدف هده الدراسة الى الإجابة على الإشكالية بصفة أساسية بالإضافة الى ما يلي:

-الالمام بجوانب النظرية المتعلقة بكل من العولمة الاقتصادية و المالية

-التعرف على مؤسسات الاقتصادية العالمية و معرفة مهامها

-التعرف على علاقة بين منظمات المالية دولية و العولمة

منهجية الدراسة: اعتماد الباحث على المنهج الاستقرائي للإلمام بمختلف جوانب إشكالية البحث وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع (الكتب و المقالات و الملتقيات...) التي تناولت موضوع البحث و ذلك بهدف رسم اطار متكامل لتحديد مدى مساهمة و فعالية المنظمات المالية الدولية لتحقيق العولمة.

أولا: ماهية العولمة الاقتصادية و المالية

تعتبر العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية و الثقافية والاجتماعية ، و تتمثل العولمة في زيادة الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب النظام الاقتصادي الحالي،

وتتمثل العناصر الأساسية في فكرة العولمة في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في سرعة انتشار المعلومات والأفكار والقيم أو في انتقال رؤوس الأموال الذي يمثل الجانب الأساسي من العولمة المالية الدي سوف نتطرق اليه في بحثنا

كما تشكل ظاهرة العولمة أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، باعتبار النشاط الاقتصادي هو العمود الفقري الذي ترتكز علية أغلب دول العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية على حد ســـواء، و تتجلى لنا من خلال العولمة الاقتصادية العولمة المالية التي تقوم على التحررالمالي حيث يصبح السوق المالي سوق موحدا لا تعيقه القيود الزمنية أو المكانية

1- العولمة الاقتصادية

1-1-مفهوم العولمة الاقتصادية

تعني العولمة فتح الحدود أمام تدفق السلع و الخدمات والأفكار ورؤوس الأموال، وعدم وضع عراقيل وصعوبات على عمليات التصدير و الاستيراد كما قد تعني إزالة الحدود الاقتصادية و العالمية بين الدول ليكون شبه سوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصيات أقاليمها العولمة هي عملية قائمة على تعميق مستوى الاعتماد المتبادل و التحول الاقتصاد العالمي الى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشـــاركة في التجارة العالمية على أساس إعادة النظرفي مبدأ التخصيص و تقسيم العمل الدولي . والفاعلون هنا ليس فقط من التجارة الدولية الدولة والتكتلات الاقتصادية، وانما بالدرجة الأولى الشركات المتعددة الجنســـيات حيث تتم حوالي 40 %عبر تلك الكيانات العملاقة المتعددة القوميات ونعني بالعولمة الاقتصادية إزالة الحدود والقيود الاقتصادية و العالمية بين الدول ليكون شبه سوق موحدة كبيرة وفتح ال أمام تدفق السلع والخدمات والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وحرية دخولها وخروجها من والى الخارج. [3]

تقوم أربع مؤسسات بارزة على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي :[4]

- صندوق النقد الدولي، المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة
- البنك الدولي ومجموعة المؤسسات التابعة له، المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة
-منظمة التجارة العالمية، والمسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة
-يمكن إضافة مؤسسة رابعة وهي الشركات المتعددة الجنسيات ذلك لاعتبارها أداة للعولمة حيث بواسطتها يتم تدويل وعولمة رؤوس الأموال والإنتاج، وتصريف المنتجات ومجمل العمليات المالية والتجارية وانتقال المعلومات وغير ذلك.

1-2- أنواع العولمة الاقتصادية

تتمثل أنواع العولمة الاقتصادسة فيما يلي:[5]

-**العولمة الإنتاجية** :العولمة الإنتاجية نوع من أنواع العولمة الاقتصادية وهي عبارة عن عملية يصبح العالم من خلالها ســـوقا واحدة ولا تحصـــل العولمة الإنتاجية بمعزل إنتاج فكري لتبريرها، فمنذ عقدين من الزمن تقريبا ظهرت الأفكار الأساسية التي تدعمها وتبررها فيعرفها "OTSOBO" على أنها «تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم.«

إذن هي ظاهرة الانتشار الواسع المدى في كل أنحاء العالم للإنتاج والمبيعات والتصنيع من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وهذه الأخيرة تعتبر أهم قوة وراء التحولات التي تحث في النشاط الاقتصادي، وقد عرفت العولمة الإنتاجية باسم إيديولوجي هو "نيو ليبيرالية."

والليبرالية الجديدة هي تيار فكري اقتصادي، سياسي يعتمد على ثلاثة محاور متكاملة هي:

تحرير أسعار جميع السلع (منتوجات وخدمات).

إعادة النظر ببدور الدولة.

الخصخصة.

هذا من أجل توسيع الأسواق وجعلها ميدانا عالميا متحررا من القيود حيث تمت عولمة النشاط الإنتاجي من خلال آليتين أو اتجاهين مهمين هما: التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

- **العولمة المالية :**العولمة المالية هي ظاهرة حديثة النشأة أساسها الانفتاح المالي أدى إلى التكامل وتضمن تحرير مجموعة من المعاملات، فقد بدأ بظهور الرأسمالية التي مثلت المرحة الثالثة من مراحل ظهور العولمة الاقتصادية .

وكذلك من العوامل المؤدية للعولمة المالية نمو سوق السندات والأوراق المالية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، بحيث شهدت السوق المالية العالمية عولمة فعلية على نطاق مرونة وحركية هذه السوق مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود الجمركية على حركة رؤوس الأموال، ومن ثمة أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا ، من خلال هذا يتبين المضمون الجوهري للعولمة المالية انطلاقا من المعاملات التي تتضمنها و زيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة و الدخل العالمي

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

-المؤشر الأول والخاص بتطور المعاملات الخارجية للأسهم والسندات :كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980م بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا عام 1996م وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس السنة.

-المؤشر الثاني الخاص بتطور النقد الأجنبي على الصعيد العالمي: فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1,2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995م وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.

ولقد أدت إعادة هيكلة صناعة الخدمات ونمو سوق السندات وتزايد الابتكارات المالية ضف إلى ذلك تأثير التحرير المالي ووجود فائض نسبي متزايد لرؤوس الأموال بالإضافة إلى النمو الكبير للرأسمالية كل هذه العوامل أدت إلى بروز العولمة المالية.

1-3- أهداف العولمة الاقتصادية

طرح مؤيدو العولمة أهداف علنية جذابة من بينها : [6]

-أن العولمة تهيءّ الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.

-أن العولمة تزيد حجم التجارة العالمية و تنعش الاقتصاد العالمي ّ

أنّ العولمة تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة رأس المال ، علما أن الهدف ّ ً يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالرأسمالية

-أنّ العولمة تحل المشكلات الإنسانية ّ المشتركة التي لايمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار المخدارت وقضايا البيئة ، وانتقال الأيدي العاملة من دولة لأخرى. وهذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دوار في العولمة الاقتصادية كالبنك الدولي ً وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع ّ لعدم التزام المنظمات الدولية بها أصلا ً ، والهيمنة التي تبديها الدولالرأسمالية على هذه المنظمات بما يحقق مصالح هذه الدول ، كما يبدو لنا أن سياسات هذه المنظمات تتعارض مع هذه الأهداف المعلنة ّ

، فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية أو زيادة الضارئب أو الخصخصة ، ومايترتب عليها من بطالة. أما معارضو العولمة فيرون أن للعولمة الاقتصادية أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية ّ على الاقتصاد العالمي ، باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية اقتصاد ، وفرض توسيع النظام الربوي وربط اقتصاديات الدول متخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية ، والسيطرة على الدول النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان و ، وتغيير مفهوم الأسرة القائم على القيم الاجتماعية الفطرية اضعاف دور الدولة .

1-4- أشكال العولمة القتصادية

للعولمة الاقتصادية أشكال مختلفة من خلالها تنفذ الدوائر الاستعمارية إلى قلب البلدان الضعيفة لتحقق ما تصبو وتتوق إليه، فمن هذه الأشكال[7]:

-اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة: حيث ترغب كثير من الدول الكبرى بقيام أسواق عالمية لتبادل السلع والمنتجات بين البلدان وبالأخص القوية والضعيفة، لتنشأ بينهما بادئ ذي بدء علاقة مصالح مشتركة ثم تتحول بعد ذلك إلى هيمنة ونفوذ وقد حدث هذا في كثير من البلدان وخاصة دول الخليج العربي والدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية

-انتقال الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق: يرى كثير من المتخصصين والباحثين أن العولمة تقوم على أساس المعايير الاقتصادية وأنها تعني ازدياد العلاقات المتبادلة المتمثلة بانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة وتبادل السلع والخدمات بين البلدان المختلفة

-خضوع العالم القوي للسوق العالمية الاحتكارية: مما يؤدي إلى اختراق الحدود، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، ولا يتم ذلك إلاَّ بدخول الشركات الرأسمالية الكبرى الضخمة ذات رؤوس الأموال العالية المستوى، وإذا تحقق لها ذلك استطاعت تلك الدول من التأثير على سيادة البلدان وبالتالي السيطرة على مقدراتها واقتصادها وثرواتها.

-هيمنة الشركات العالمية متعددة الجنسيات على رأسمال الدول الضعيفة: ويتم لها ذلك من خلال استثمار مواردها المختلفة في تلك البلدان، وقد حدث ذلك في العراق ولعقود من الزمن، مما دعا العراق إلى تأميم جميع شركات النفط العالمية العاملة في العراق.

2- العولمة المالية

2-1- مفهوم العولمة المالية

العولمة المالية هي واحدة من المفاهيم التي تثير الجدل حول تسميتها بين العولمة المالية- التكامل المالي – الاندماج- الشمولية- التقارب- التدويل المالي

فالعولمة المالية بمفهوم التكامل المالي هو الدي يفرض وجود سوق مالية دولية وحيدا لرؤوس الأموال

، عالمية النشاط ، كله يكفل التنقل السريع للمعلومات و الغاء الرقابة على التعاملات و أسعار الصرف و توحيد و تجانس المنتجات المقترحة على المتعاملين، بما أنهم يعملون اما في الأسواق الوطنية أو المحلية فلا يوجد فرق بينهم و هدا كنتيجة حتمية للاندماج المالي

فالاندماج المالي هو الدي يضع الأسواق المالية في حالة التكامل العمودي (بين أقسام الأسواق)، و التكامل الأفقي بين (بين الفضاءات المالية الوطنية) لتعمل باستمرار و تضمن لكل مستثمرين:

-سعر واحد في كل مكان

-كل فرص الربح مستغلة

اما العولمة المالية بمفهوم الشمولية هي عملية مرحلية لاقامة سوق شاملة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز (جغرافية، قانونية، تنظيمية)، لتسود بدلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف صيغ رؤوس الأموال بين مختلف المناطق و قطاعات النشاط ، في أثناء البحث عن أعلى مردودية لتلك الأموال.[8]

2-2- نشأة وأسباب ظهور العولمة المالية و أهم مراحلها

شهد عقد التسعينات ميلاد ما يمكن أن نسميه العولمة المالية، التي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة و الدخل العالميين.و قد حضيت الأبعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة و التحليل، غير أنّ البعد المالي بقي منقوصاً –إن لم نقل مهملا- من التشخيص و البحث.

و قد شهد العالم أخيرا مثل الأزمات المالية الخانقة التي تعرضت لها المكسيك (1995-94)، و دول جنوب شرق آسيا (1997) و التي كانت نموذجا يتحدى به، و البرازيل (1998)، و روسيا (1999), و ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و ما نتج عن ذلك من تأثيرات على الاقتصاد العالمي, ألقت بضلالها على اهتمامات الباحثين و الجامعين.

وقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي

تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود، حيث بلغ متوسط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته 2.3 مليار $ سنويا خلال 83-1992 وازداد بأكثر من 3 مرات بما قيمته 7.6 مليار $ في 2001، فازداد الطلب على التمويل الدولي والسيولة.

. عولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث بلغ حجم تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 2000 ما قيمته 7.5 تريليون $، وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في 1990.

ـــ ارتفاع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات: فلقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان والاتحاد الأوربي إلى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية.

. إرادة السلطات العمومية فتح نظمها المالية.

ـ حركية المجتمعات: فقد تلقى المجتمع الأوربي خلق سوق موحدة بارتياح كبير لأنه سيسهل عليها حرية تنقل الخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال.

ـــ تحويل التكنولوجيا: فقد ساهمت التكنولوجيا المتطورة في خلق ما يسمى بعولمة الأسواق، وتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى، وسرعة الانتقال والتداول وإمكانية تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم

ـ الإبداع المالي: عن طريق تطوير طرق جديدة في المفاوضات و لإبرام الصفقات و خلق فرص تمويل جديدة و تتمثل مراحل تطور العولمة المالية فيما يلي[9]:

1. مرحلة تدويل التمويل غير المباشر(1960. 1979) :

أهم ما ميز هذه المرحلة :

ـــ سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية (سيطرة التمويل غير المباشر) و تعايش الأنظمة المالية و النقدية الوطنية المغلقة

انهيار نظام (Bretton Wood) في أوت 1971. و حل محله نظام أسعار الصرف المرنة

ـــ إدماج البتر ودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث عرفت دول الخليج فائضا ماليا قدر ب:360 مليار $خلال الفترة(1981-974 مما زاد في نسبة الادخار العالمي

.. بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث

ـــ ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبليات المبادلات و الخيارات حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1972 . بريطانيا 1982.فرنسا 1986

. ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة .

2. مرحلة التحرير المالي(1985 – 1980

لقد عرفت هذه المرحلة ما يلي:

. رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال.

. التوسع الكبير في أسواق السندات و الذي كان سببه الرئيسي حاجة الدول الصناعية و خاصة الولايات المتحدة تغطية العجز في ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق إصدار و تسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية.

. توسع صناديق المعاشات و الصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار و التي تمتاز بفوائضها المالية الكبيرة.

3. مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة(..... - 1986)

أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

. توسع أسواق الأسهم و السندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها في بريطانيا ثم تبعتها بقية بورصات العالم

. حيت زادت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العالمية من 1400 مليار دولار سنة1975 إلى 17000 مليار دولار $سنة 1995 أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 13,25% ، و فيما يخص سوق السندات فان حجمها قد قدر سنة 1995 ب :15300مليار دولار ، و كان نصيب الولايات المتحدة، من هذه السوق حوالي 2758مليار دولار معظمها سندات حكومية بنسبة . 88%

. صعود الأسواق المالية الناشئة و ربطها بالأسواق المالية العالمية حيث زاد نصيب هذه الأسواق من الرأسمال المتداول في الأسواق العالمية من 4% سنة 1986 مقابل 14% في الوقت الحالي.

. الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية الناشئة ، بداية من أزمة المكسيك 1994 ، أزمة دول جنوب شرق أسيا 1997 ، الأزمة الروسية 1998 ، أزمة البرازيل 1999 .

2-3- اثار العولمة المالية

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة، كما أنها قد تجلب معها مزايا وفوائد، من هنا سوف نبرز أهم آثار العولمة المالية:[10]

- الآثار الايجابية:

-ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم من 2 تريليون دولار عام 1980 الى 69 تريليون دولار عام 1995 ، لذلك ارتفع حجم الصادرات العالمية بمتوسط سنوي بلغ 6.5% خلال (1965-1985) و 4.7% خلال (1990-1980) و 6% خلال (1990-1995) و تجاوزاجمالي حجم التجارة العالمية في في شكل صادرات وواردات قيمة 5 تريليون دولار عام 1995 مقابل 3 تريليون دولار عام 1980

إن عملية تحرير المعاملات المالية وانفتاح الأسواق المالية وإضفاء الصبغة العالمية على جميع المعاملات المالية، يتيح فرص تمويل ضخمة ومتنوعة إذ أنها توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة فيما بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي، حيث أنها تتيح التعامل في أسواق متنوعة وواسعة النطاق الأمر الذي يحقق المزايا التالية :

تطوير الأداء الاقتصادي من خلال الحصول على التمويل اللازم للقيام بمختلف الاستثمارات

تنويع وتعميق فرص الاستثمار في الأسواق المالية مما يشجع على جلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي. الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها أصبحت تتطور يوما بعد يوم وأصبحت الأموال والمعلومات والاتصالات والتجارة والاستثمارات تنتقل عبر الحدود بسرعة وسهولة. تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال ومجالا للتنويع ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين مختلف الأسواق.

1 انطلقت الأسواق المالية الدولية الرئيسية نحو عملية الاندماج بعدما حققته من مكاسب كبيرة على مستوى الاقتصاد القومي، ومن خلال وظيفتها الأساسية في جمع المدخرات المحلية والفوائد المالية الأخرى وتوجيهها نحو المستثمرين والمقترضين المحليين وبذلك أسهمت بشكل كبير في تمويل القطاع الخاص، وإمداد السلطة المالية بالسيولة

اللازمة لإتباع سياستها المالية بمرونة وكفاءة أعلى، هذا فضلا على أن السوق المالية تعد مساعدا كبيرا للسلطة النقدية على تحقيق سياستها النقدية وبذلك فهي تعطي للنمو الاقتصادي دفعة قوية إلى الأمام.

مع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة الأورغواي 1994و تولي منظمة التجارة تطبيقها ابتداءا جانفي 1995 ، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية، واتخذت ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول :المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما تعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني :المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث :المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

كل هذه الاتجاهات أدت إلى زيادة المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء وتغذى هذه المنافسة بقوة دخول المؤسسات المالية بخلاف البنوك السوق المصرفية بقوة وخاصة في أسواق الخدمات المالية، ومن المتوقع أن تستمر هذه المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى في ظل تزايد الرغبة في تقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي، ولا يخفى أن للمنافسة تأثير على الجهاز المصرفي حيث يمكن أن تزيد كفاءة الجهاز المصرفي وتؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة وتخفيض العملات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين جودة الخدمة.

- **الآثار السلبية** :إن المشاكل الناجمة عن عولمة الأسواق المالية عديدة نذكر منها:

-زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل:عندما تتدفق الاستثمارات قصيرة الأجل للداخل بكميات كبيرة وبشكل مفاجئ فإنها تزيد من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي إذ غالبا ما يحدث:

- ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذي يخفض الصادرات ويزيد من الواردات فيزداد العجز في الميزان التجاري. .
- ارتفاع أسعار الأصول وبالذات الأراضي والعقارات والأصول المالية بسرعة
- زيادة معدل التضخم
- زيادة الاستهلاك المحلي

أما حينما تخرج تلك الاستثمارات على نحو مفاجئ، إما لكونها من نوع الأموال الساخنة، أو نتيجة لصدمة سلبية مثل حدوث تطور سياسي غير متوقع، انخفاض في ثمن سلعة التصدير الأساسية، ارتفاع في ثمن سلعة الاستيراد الرئيسية فإنها تؤدي إلى :

في ظل نظام سعر الصرف المعوم :سيحدث الانخفاض الفعلي في سعر العملة المحلية، وتنخفض أسعار الأوراق المالية، وقد يزيد سعر الفائدة أو يبقى على حاله تبعا لدرجة الإحلال بين الأصول المحلية أو الأجنبية، ففي ظل الإحلال الكامل يبقى سعر الفائدة على حاله.

في ظل نظام سعر الصرف الثابت: تنخفض أسعار الأوراق المالية المحلية، فيدخل البنك المركزي لوقف تدهور العملة المحلية عن طريق عرض الاحتياطات، وبالتالي ينخفض مستوى الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي، مما يخلق موجة تشاؤمية تزيد من عمليات بيع الأوراق المالية،

وقد تلجأ الحكومة أيضا إلى رفع سعر الفائدة لتعويض المستثمرين عن الخسارة التي لحقت بهم، لكن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض وبالتالي تنخفض معدلات الاستثمار.

مخاطر هروب الأموال الوطنية :يعني استخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها وبأشكال استثمارية مختلفة (الاستثمار في العقارات، الإيداعات في البنوك الخارجية...)وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة ليست بالحديثة لكنها تكاثرت في ظل التحرر المالي فمثلا أن الأموال الهاربة للخارج مثلث في بعض الدول مثل فنزويلا 100% إضافة الى دول أخرى تمل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبة 50 الى 90 %من إجمالي ديونها الخارجية .

مخاطر عولمة المديونية : لقد عمدت البنوك الغربية بتعاون مع بيوت السمسرة المختصة الى تحويل الديون الخاريجية للبلدان النامية الى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية شأنها من شأن أي أداة مالية أخرى و هدا سيعرض تلك الدول الى حالة عدم تأكد من ديونها نتيجة التقلبات التي تحدث في الأســـواق المالية و قد يعرضـــها الى ارتفاع مديونيتها .

مخاطر غسيل الأموال:لقد تعرضت العديد من الدول النامية عبر آليات التحرير المالي محلي و الدولي ، إلى موجات من دخول أموال غير مشروعة، فمن خلال إلغاء الرقابة على الصرف، وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، و انفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت أمام ذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال.

لغسيل الأموال آثار سلبية على الاقتصاد الكلي ومتغيراته منها:

- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي
- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين
- انتشار وتوسع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية
- فقدان الثقة في السوق المالي المحلي تحويل اتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة . التهرب الضريبي من دخول الأموال المغسولة وخسارة في الإيرادات العامة للدولة

مخاطر تعرض البنوك للأزمات :من بين أهم مخاطر العولمة المالية هو تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال إجراء عملية التحرير المالي أو بعده، وأشارت دراسات أنه ، حدثت هناك أزمات في 1996 إلى 1980خلال الفترة التي تعاظمت فيها قوة العولمة المالية من الجهاز المصرفي فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وكان كارلوس دياز أليخاندرو Carlos Dias Alejandro قد نبه قد نبه مبكرا في مقالة شهيرة له عام 1985تحـت عنوان وداع للكبح المالي.....أهلا بالانهيار المالي "للمخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي من جراء عمليات التحرير المالي.

ثانيا: منظمات المالية الدولية

1-نشأة المنظمات الدولية:

نشــأة المنظمات الدولية ترجع نشــأة المنظمات الدولية إلى فكرةٍ وردت في المؤتمر الدولي، حيث تعتبر هذه المنظمات امتداداً لهذا النوع من المؤتمرات، وذلك بســبب قيامها بهدف معالجة المســائل والمشــاكل المشــتركة بين الدول واتخاذ القرارات الإجماعية بخصــوص العديد من الأمور الدولية، حيث تقوم بالبحث عن مواقف من الدول المشــاركة من أجل القيام بالممارســات الفعلية، إلّا أنّ هذه المؤتمرات لم تفرض إرادةً خارجية، وهذه المنظمات حصــلت على إرادةٍ ذاتية مســتقلة من الدول الأعضــاء بالإضــافة إلى ســكرتارية مســتقلة، ومجموعة من القرارات، بالإضــافة إلى مجموعةٍ من الأشخاص ومن خلال أجهزةٍ مكونةٍ من أشخاص أخرين غير ممثلين للدول وتتمثل في (الإدارة المدنية للمنظمة الدولية) أو الموظفين الدوليين، وامتلكت المنظمات سلطات ذاتية ناتجة عن تفويضٍ حقيقي من الدول[11].

2-تعريف المنظمات الدولية:

أختلف الفقه في تعريف المنظمات الدولية نظرا لحداثة المصــطلح بين فقهاء القانون الدولي ، وتكثر التعريفات الفقهية في الأطار العام الا أنها تتفق جميعا من حيث المضمون . والحقيقة أن سبب هذا الأختلاف هوأن كل فقيه ينطلق في تعريفه للمنظمة الدولية من أحد العناصــر المكونة لتلك المنظمة ، هذه العناصــر يمكن أن نجملها في أنه لكي ننشــأ منظمة دولية لا بد أن تتفق مجموعة من الدول على أنشــائها لكي تحقق هدفا مشــتركا بينها ، بشــترط أن يكون هذا الهدف مشــروعا ،)أســتاذنا الدكتور ابراهيم خليفة ، الوســيط في القانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعية ، الأسكندرية ، 2016، ص61. (

فمن الفقهاء من يعرف المنظمة الدولية بأنها " المؤســســات المختلفة الي تنشــئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للأضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة " ، ومن الفقهاء من يعرفها بانها " شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأمن أتحاد أرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها ، ويتمتع بأرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء "

3-أنواع المنظمات الدولية هناك أنواع مختلفة من المنظمات الدولية تختلف باختلاف الهدف الذي أُنشــئت من أجله المنظمة، وبشــكل عام فإن المنظمات الدولية جميعها تســعى إلى تحقيق أهداف ســامية ونبيلة مثل الحفاظ على الأمن القومي ونشــر الســلام وحل النزاعات بين الدول المتحاربة والتوســط في المســاومات الســياســية وتوفير المبادرات الدائمة لإيجاد الحلول، ومن أنواع المنظمات الدولية ما يأتي:

- المنظمات الحكومية الدولية :IGOs وهي منظمات تتكون من دول ذات ســيادة مثل منظمة الأمم المتحدةUN ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروباOSCE ، ومجلس أوروباCOE ، ومنظمة العمل الدوليةILO ، ومنظمة الشــرطة الدوليةINTERPOL ، والمجموعة الاستشارية CGIAR للبحوث الزراعية الدولية.

-المنظمات غير الحكومية الدولية :INGOs وهي منظمات غير حكومية تعمل على المســتوى الدولي، مثل المنظمة العالمية للحركة الكشفية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود.

- المنظمات الدولية القضــائية: وهي منظمات تهدف إلى حل النزاعات القائمة بين الدول اســتنادًا إلى القانون مثل منظمة العدل الدولية.

-المنظمات الدولية الإقليمية: وهي منظمات على مستوى الإقليم تشمل دول العالم الثالث مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية

4-عناصر المنظمات الدولية:

-وجود أتفاق دولي : يشكل الأتفاق أو المعاهدة وما شاكلها من المصطلحات المرادفة الأساس القانوني لقيام المنظمات الدولية وأنشائها ، بحث يكون الأتفاق شاملا لكل الشروط المطلوبة لقيام أتفاق دولي ويتضمن التزامات الدول الأعضاء فيها والحقوق المترتبة لها ، كميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ...

-الطابع الدولية : يقصد بالدولية أن تقتصر العضوية في المنظمات الدولية كأصل عام ، على من يتمتع من الدول بالسيادة الكاملة ، أذ لا بمكن بأي حال من الأحوال قيام منظمة دولية أيا كانت الأهداف من أنشائها الا من خلال مشاركة دولية للدول سوآء بالأنضمام اليها أو بالمشاركة في تأسيسها.

-طابع الديمومة والأستمرار : يتطلب أنشاء المنظمات الدولية حتى تستطيع تحقيق الغاية المنشودة من تأسيسها فترة زمنية طويلة ، ذلك أن الهدف من أنشاء المنظمات الدولية هو أستمراريتها وديمومتها.

-الأرادة الذاتية : يعتبر عنصر الأرادة الذاتية أهم العناصر السابقة كونه يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي من حيث أن الأخير يضم مجموعة من الدول بخصوص دراسة حالة أو مسألة معينة وبالتالي فأن ما يصدر عنه من قرارات لا تلزم الا الدول التي وافقت عليه مما يعني تبعية المؤتمر لأرادات الدول المشاركة فيه دون أن تكون له أرادة مستقلة ، في حين أن الأولى تتمتع بارادة مستقلة عن أرادات الدول المكونة لها[12].

5-أهداف المنظمات الدولية على اختلاف أنواع المنظمات الدولية واختلاف أسمائها وأماكن تواجدها وموقعها والدول المشاركة فيها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي بسببها أُنشئت هذه المنظمات الدولية وقد لا تختلف من منظمة دولية إلى منظمة إقليمية، وفيما يأتي أهداف المنظمات الدولية بشكل عام:[13]

الدعوة لإقامة السلام العادل الشامل الذي يقوم على احترام كافة الشعوب والدول بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو ديانتها أو توجهاتها السياسية. رفض أي شكل من أشكال الحروب أو النزاعات بين الدول كبيرة كانت أو صغيرة. التأكيد على كل ما جاء في نص حقوق الإنسان وأنه يحق لكل إنسان في العيش في وطنه في أمن وسلام وعدم تهجيره لأسباب غير معروفة أو ما يسمى بالهجرة القسرية. رعاية النازحين من أوطانهم ورعايتهم وتأمين المسكن لهم حتى يرجعوا إلى بلادهم. طرح أي قضية على الرأي العام لتعريف الإنسان بما وصلت إليه الدولة أو الطبيعة والمساهمة في حلها لما لها من أثر على حياة الإنسان ومستقبله. التعاون مع الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة لتحقيق أهداف المنظمة. اختيار سفراء النوايا الحسنة في المجالات المختلفة مثل السلام وحقوق الإنسان من الأشخاص الفعّالين والذين لهم إسهامات في المجتمع .

6- المؤسسات الاقتصادية العالمية: و فيما يلي سنوضح كل مؤسسات الاقتصادية العالمية:

6-1--صندوق النقد الدولي (LMF) :

أ-تعريف صندوق النقد الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلدا.

وصـندوق النقد الدولي هو المؤسـسـة المركزية في النظام النقدي الدولي -أي نظام المدفوعات الدولية وأسـعار صـرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصـندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشـجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسـات اقتصـادية سـليمة، كما أنه -كما يتضـح من اسـمه- صـندوق يمكن أن يسـتفيد من موارده الأعضـاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

تتضـمن الأهداف القانونية لصـندوق النقد الدولي تيسـير التوسـع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق اسـتقرار أسـعار الصـرف، وتجنب التخفيض التنافسـي لقيم العملات، وإجراء تصـحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان[14].

ب-مهام الصندوق النقد الدولي:

يقدم الصـندوق النصـح والمشـورة حول السـياسـات التي تؤثر على النظام النقدي في بعض الدول ، والأكثر أهمية أن صـندوق النقد يقدم المسـاعدات لبعض الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، ويمكن تقنين مهام الصـندوق في النقاط الرئيسية التالية:[15]

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع تخفيض قيمة العملات.
- إقامة نظام دولي متعدد الأطراف.
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وتوفير السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية.
- اقتراح سياسات تصحيحية لتحقيق التوازن الخارجي.
- التعاون مع البنك الدولي لعلاج الاختلالات الهيكلية.
- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة.

6-2- البنك الدولي (WB):

أ-نشأة مجموعة البنك الدولي بنهاية الحرب العالمية الثانية، قرر 45 بلداً ــ أثناء اجتماع لهم في مدينة بريتون وولدز الصغيرة بنيوهامشر بالولايات المتحدة ــ إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF) وتمثلت أولى مهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مساعدة أوروبا على الانتعاش من جديد بعد الدمار الذي حاق بها أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد اسـتهدفت "مؤسـسـتا بريتون وولدز" الحفاظ على السـلام من خلال تشـجيع التنمية الاقتصـادية (البنك) والتعاون النقدي (الصـندوق) في عالم اعتقد فيه آثيرون أن عدم الاستقرار الاقتصـادي العالمي هو ما دفع الدول إلى الحرب .وعندما آانت أوروبا في طريقها إلى الانتعاش الاقتصـــادي، حوّل البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير اهتمامه إلى احتياجات البلدان النامية. أما الآن فيرآز البنك الدولي جهوده على مكافحة الفقر في هذه البلدان. آما يتيح من خلال عمله في أآثر من 100 بلدٍ مزيجاً من الموارد المالية والمعرفية لتحفيز النمو الاقتصـــادي والاجتماعي في تلك البلدان .ومع مرور الوقت، أصـــبح جلياً أن البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير لا يمكن بمفرده تلبية الاحتياجات الإنمائية المتزايدة في هذا العالم. وعليه، فقد قرر المجتمع الدولي إنشاء عدة مؤسسات جديدة لتكميل عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير .وشكّلت هذه المؤسسات معاً مجموعة البنك الدولي. وجرت العادة أن يشار إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معاً باسم "البنك الدولي[16]."

ب-تعريف البنك الدولي للانشاء و التعمير: هو عبارة عن مؤسسة مالية اعانية عالمية حاصلة على تصنيف من مرتبة AAA مع التميز بخصائص غير عادية المساهمون فيه و المتعاملون معه عبارة عن حكومات ذات سايدة و لكل منها صوت في وضع سياسته[17]

و البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.[18]

كما يعرف البنك الدولي بأنه مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة. يتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد.

و يوجد مقر البنك الدولي في واشنطن، ويعمل فيه أكثر من ثمانية آلاف موظف، أكثر من نصفهم من الأميركيتين، والبقية من جميع أنحاء العالم.

ج-أهدف البنك الدولي

الهدف العام للبنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها في إنشاء المشاريع الضخمة.

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارا أمريكيا ما يعادل 18% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية. لكن ممارسات البنك وسياساته أظهرت أنه كان متحيزا في إقراض دول ومنع أخرى.

ويشير تقرير البنك للعام المالي 2001 إلى إقراض الدول الأعضاء ما يزيد على 17 مليار دولار.

د- هيكلة البنك الدولي

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات، هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي، وهيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، والمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.

وتختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية، لكنها تستخدم إفاداتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الأساسي نفسه ألا وهو تقليل نسبة الفقر.

يترأس رئيس مجموعة البنك الدولي، اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك بصفة عامة، ويتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل المجلس.

يلتقي المديرون التنفيذيون على الأقل مرتين كل أسبوع لتدبير شؤون البنك، ومن ذلك الموافقة على القروض والضمانات، وإقرار السياسات الجديدة، وحسم الميزانية الإدارية، والموافقة على استراتيجيات المساعدة القُطرية، وقرارات الإقراض والقرارات المالية[19].

6-3-مقارنة بين الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي

تأسست مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 ولهما رسالتان يكمل بعضهما بعضا. وفي حين تعمل **مجموعة البنك الدولي** مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، فإن **صندوق النقد الدولي** يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم. وتقدم **مجموعة البنك الدولي** التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ويتتبع **صندوق النقد الدولي** الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء، ويقدم قروضا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء. ويجب على البلدان أن تنضم أولا إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك؛ واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما 189 بلدا عضوا.

مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم. وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

ويقدم **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** (IBRD) و**المؤسسة الدولية للتنمية** (IDA)، اللذان يشكلان معا **البنك الدولي**، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصبّ تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

وتركز **مؤسسة التمويل الدولية** (IFC) و**الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** (MIGA) و**المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار** (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية.

صندوق النقد الدولي

يعمل **صندوق النقد الدولي** على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

وتهدف رسالة **الصندوق** بصورة رئيسية إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان ومواطنيها من شراء السلع والخدمات من بعضهم بعضا. وهو يقوم بذلك بتتبع الاقتصاد العالمي واقتصادات البلدان الأعضاء، وتقديم القروض للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، وتقديم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء.[20]

6-4-منظمة التجارة العالمية(WTO)

منظمة التجارة العالمية World Trade Organizationهي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية و هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضو من دول العالم .

أ-نشأة منظمة التجارة الدولية

أنشـــئت منظمة التجارة العالمية في 1995وهي واحدة من أصـــغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) الجات(والتي أنشـئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وهكذا وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضـــعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً. أحتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في 19مايو 1998 بحضور العديد من رؤساء الدول وقادة الحكومات [3] .

لقد شهدت العشرون عاماً الماضية نموا استثنائيا في التجارة العالمية .فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق .

ولم تنته المفاوضـــات عند هذا الحد, بل اســتمرت بعض المفاوضـــات بعد نهاية جولة أورجواي. في فبراير 1997 تم الوصـول إلى إتفاقية بخصـوص خدمات الإتصـالات السـلكية اللاسـلكية مع موافقة 69حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التيتم الإتفاق عليها في جولة أورجواي .

في نفس العام اتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضـــات خاصـــة بالتجارة بدون تعريفات خاصـــة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات ، كما أتمت سـبعون من الدول الأعضـاء اتفاقا خاصـا بالخدمات المالية يغطى أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية .

كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية[21] .

مبادئ منظمة التجارة العالمية هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الإتفاقية:

-عدم التمييز بين الدول الأعضاء

-إزالة كافة القيود على التجارة

-اللجوء إلى التفاوض

ب-أهداف ومهام المنظمة

نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية ودورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية فمن الضـــروري الإشـــارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها، والتي وردت في مواد اتفاقية مراكش المنشـور في 15-06-1994 والسـارية المفعول قانوناً في 01-01-1995 .

إن أطراف هذه الإتفاقية تدرك أنَّ علاقاتها في مجال التجارة والمسـاعي الإقتصـادية يجب أن تسـتهدف رفع مسـتويات المعيشـــة، وتحقيق العمالة الكاملة، واســـتمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي، والطلب الفعلي، وزيادة الإنتاج المتواصـلة، والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وفقاً لهدف التنمية، وذلك مع توخي غاية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف المستويات التنمية الإقتصادية في آن واحد.

أما فيما يخص مهام ووظائف المنظمة نذكرها في النقاط التالية :

- تســـهيل تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الغات" متعددة الأطراف، بالإضـــافة إلى الإتفاقيات الجماعية الأربع، والتي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ولذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط.
- الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.
- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقاً للفترات الزمنية المحددة.

ج- هيكل المنظمة التجارة الدولية :

تعتبر المنظمة العالمية شـخصـاً قانونياً دولياً، يتمتع بإدارة مسـتقلة عن إدارة الدول الأعضـاء، ويتم التعبير عن هذه االإدارة في الغالب في صـورة إجراءات وقرارات عن طريق إدارة رئيسـية تتضـمن مجموعة من الأجهزة الثانوية والفروع، تشكل فيما بينها النظام الإداري لتسيير هذه المنظمة عن طريق مجموعة من الموظفين الدوليين.

وقد ورد في نص المادة الرابعة من الاتفاقية الموقعة في مراكش الخاصـــة بالمنظمة العالمية للتجارة هيكل المنظمة بالتفصيل، ويتألف هيكلها من الأجهزة التالية:

-المؤتمر الوزاري: يعتبر المجلس الوزاري أو المؤتمر العام للوزراء الممثلين للدول الأعضـــاء أعلى هيئة في المنظمة العالمية للتجارة، فهو المسؤول عن اتخاذ القرارات، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين. وقد انعقد أول مؤتمر وزاري بعد إنشـاء المنظمة في سـنغافورة 1996، ويقوم هذا المجلس بمهام المنظمة، ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، ومن أهم اختصاصاته :

*منح العضـوية، فهو وحده الذي يتخذ القرارات بانضـمام الدول والأقاليم الجمركية للمنظمة العالمية للتجارة، ويتم ذلك بمصادقة أغلبية الأعضاء.

*سـريان الاتفاقيات، حيث تعرض الاقتراحات الخاصـــة بالتعديلات والإعفاءات من الالتزامات وغيرها من المجالس المختلفة على المؤتمر للبث فيها وإقرارها.

*له الحق في إنشـــاء لجان محددة، مثل لجان التجارة والتنمية، وميزان المدفوعات، والموازنة وغيرها من اللجان الإضافية .

-المجلس العام: يعتبر المجلس العام الجهاز التنظيمي المحوري لمنظمة التجارة العالمية، فهو بمثابة الجمعية العمومية للمنظمة، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

يقوم المجلس العام بأداء مهام المجلس الوزاري خلال السـنتين الواقعتين بين اجتماعات المؤتمر وبالتالي فإن إختصاصات المجلس الوزاري يباشرها المجلس العام.

يجتمع المجلس العام بصـفته هيئة لتسـوية المنازعات عند النظر في الشـكاوى واتخاذ القرارات الضـرورية لتسـوية المنازعات بين الدول الأعضـاء، كما أنه المسـؤول عن إجراء مراجعات السـياسـات التجارية للدول كل على حدى استنادا إلى التقارير التي تضعها أمانة المنظمة.

-المجـالس المتخصصة: يوجد لدى المنظمة العالمية للتجارة ثلاثة مجالس رئيسية متخصصة، يختص كل منها بتنظيم اتفاقية من الاتفاقيات الرئيسية الهامة، التي تم التوصل إليها في نطاق جولة الاورغواي، وهي كما يلي:

مجلس التجارة في السلع.

مجلس التجارة في الخدمات.

مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية.

الأمـــانة العـــامة: تقوم الأمانة العامة بإدارة شؤون المنظمة وإعداد الوثائق، وتحضير المؤتمرات السنوية، والاتصال بالحكومات. وتعمل هذه الأمانة تحت إشـــراف المدير العام للمنظمة، والذي يُعيَّن من قبل المؤتمر الوزاري الذي يحدد سلطات المدير العام و واجباته، وشروط خدمته وفترة شغل المنصب .

وإضـافة إلى هذه المجالس، والمجالس المتفرعة عنها، واللجان، يحتوي هيكل المنظمة العالمية للتجارة على أهم جهازين يعملان تحت إشراف المجلس العام، وهما:

*جهـــاز تسوية المنازعات: يعتبر هذا الجهاز من أهم أجهزة المنظمة، حيث يصدر أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة، وهو يشمل كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات بشكل متكامل .

*جهـــاز مراجعة السياسات التجارية: يقوم هذا الجهاز بالمساهمة في مساعدة جميع الدول الأعضاء وحثها بالالتزام بالقواعد الواردة بالاتفاقيات متعددة الأطراف، ومن مهام هذا الجهاز أيضا فحص السياسات والممارسات التجارية للدول الأعضـاء على الاتفاقية التجارية. ويقوم جهاز مراقبة السـياسـات التجارية كذلك بتقييم أدائه، ويقدم تقريره السـنوي الى المجلس الوزاري مدعما بتقارير من المدير العام للمنظمة، متضمنا أهم القضايا التي تؤثر على نظام التجارة العالمية[22].

ثالثا: علاقة المنظمات الدولية و العولمة

تحدد طبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية و العولمة علاقة تأسيسية و علاقة تكاملية لأن هده المنظمات ساعدت على نمو و انشاء مصطلح العولمة في فترة المراحل الرأسمالية الأخيرة ما بين نهاية القرن التاسع عشر و القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين الدي مازال نستشرق اطواره في الفترة التاريخية لأن المنظمات الدولية ليست غاية في حد داتها انها هي وسيلة لتحقيق لتحقيق غاية و هي السلم و الأمن الدوليين و العولمة غياتها غير دلك فهي متناقضـة ما بين تحقيق السلام من أجل مصالحها و تحقيق الاستعمار من أجل مصالحها بالرغم أن المنظمات الدولية هي متغير الحاصـــل في عالمنا الراهن و خاصـــة في متغير العولمة ، ادا في هده الحالة تعتبر العلاقة بين المنظمات الدويل و العولمة تناقضية خاصة في خدمات الإنسانية و الاجتماعية و الاقتصادية و التكنولوجية.

و أيضا توازنها الدولي حول العالم لدلك يشترط التنسيق الاقتصادي و الاجتماعي في الجماعات الدولية و منع سيطرة دولة او جماعة على دولة أخرى أو جماعة أخرى و أيضـا لان الظروف الاجتماعية و الاقتصـادية انعكاس لمعطيات العولمة السـلبية و الإيجابية و بالرغم من تمتع المنظمات الدولية بالشـخصـــة القانونية الا أننا نراها في مراحل التبعية التامة مع قضـــايا العولمة ســـواء أن كانت منظمة الصـــحة العالمية أو منظمة التجارة الدولية أو منطمة ألفو للأغدي العالمية ...الخ الموجودة في المنظمات هيكلية التابعة لنمظمة الأمم المتحدة إداريا و منهجيا و عمليا الا اننا نرى العولمة الأحادية تدخل في تخصـصـات الموجودة في هده المنظمات سـوا أن كانت في سـياسـة نظرية الواقع أو في سياسة نظرية الافتراضيلأن هده النظريات مفسرة لواقع العولمة و تركز على السياسات الدولية و لها تأثير على سلوك الدي يتمتع به الجماعات الدولية.[23]

و مما تقدم يمكن القول أن المنظمات الدولية في هدا الاطار تحدد الاتجاهات و الأهداف الجديدة و الاســـتراتجيات و المستويات المختلفة لمنظمات مختلفة و عديدة و هي مستوى تحليل الفرد و مستوى تحليل الاجتماعي و مستوى تحليل المنظمة ككل.[24]

و منه يتضح ان المنظمات الدولية تقوم بدور رئيسي على تأكيد أهمية العولمة و ترسيخها و و اعداد لوحة العالم في مختلف المجالات عبر اليات عملها و القواعد الملزمة التي تنشئها تتجلى هده المساهمة بخصوص من خلال الوظائف الموكل لكل منها و المفاهيم الأســاســية التي تســتند اليها و دلك لانها تترجم مفهوما أيديولوجيا اقتصــاديا ليبرالية في مجال الاقتصاد الدولي تتجلى مساهمات المنظمات الاقتصادية الدولية بخصوص هدا المجال تجسيد العولمة و تحرير المبادلات التجارية الدولية و ذلك من خلال عولمة النظام النقدي و المالي[25]

كما أن المنظمات الدولية، ولا ســيما المالية منها، دوراً كبيراً في تعزيز التعاون الإقتصـــادي والنقدي بين الدول، وذلك من خلال إيجاد أرضـية خصـبة للتعاون، والتفاهم بين الدول حول المسـائل الإقتصـادية المهمة، ومن أجل توحيد السياسات الإقتصـادية لتحقيق مزيد من التعاون والتقارب بين الدول وإلى مزيد من العولمة للأسواق العالمية، بل يمكن القول بأن هذه المنظومات كصــندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشــاء والتعمير والشــركات المتعددة الجنسية، هي التي وضعت حجر الزاوية للعديد من القواعد الإقتصادية والمالية الدولية[26].

خاتمة

توصلت هده الدراسة الى ان للمنظمات المالية الدولية دور أساسي في ترسيخ العولمة عبر اليات عملها و القواعد الملزمة التي تنشئها تتجلى هده المساهمة بخصوص من خلال الوظائف الموكل لكل منها و المفاهيم الأساسية التي تستند اليها وتتجلى مساهمات المنظمات الاقتصـادية الدولية في تعزيز التعاون الإقتصـادي والنقدي بين الدول، وذلك من خلال إيجاد أرضـــية خصـــبة للتعاون، والتفاهم بين الدول حول المســـائل الإقتصـــادية المهمة، ومن أجل توحيد السياسات الإقتصـادية لتحقيق مزيد من التعاون والتقارب بين الدول وإلى مزيد من العولمة للأسواق العالمية، بل يمكن القول بأن هذه المنظومات كصــندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشــاء والتعمير والشــركات المتعددة الجنسية، هي التي وضعت حجر الزاوية للعديد من القواعد الإقتصادية والمالية الدولي

قائمة المراجع:

[1] https://political-encyclopedia.org/dictionary/ العولمة.19.44 à 15/06/2020 de

[2] خنفوسي عبد العزيز، النظام الاقتصادي العالمي المعولم،2018، ص 86

[3] بوزيني اسيا، دنداني دنداني، دور العولمة الاقتصادية و المالية في تطوير الخدمات المصرفية، مدكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، 2015، 22.

[4] عكاش مسيفة، العولمة المالية و دورها في حدوث الأزمات المصرفية، مدكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013، ص3.

[5] https://www.tadwiina.com/أنواع-وخصائص-العولمة-الاقتصادية-وأهد .17.28 à 20/052020 de

[6] أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء، فارس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية و تأثيرتها على الدول العربية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد86، 2011، ص ص 66-67

[7] https://www.alukah.net/culture/0/83008/ .18.43 à 20/05/2020 de

[8] اسيا قاسيمي، إأثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص21.

[9] https://bairak.yoo7.com/t3850-topic de 20/05/2020 à 17.16.

[10] عكاش مسيفة، مرجع سبق دكره، ص ص 14-18.

[11] https://mawdoo3.com/مفهوم-المنظمات- الدولية .16.46 à 15/06/2020 de

[12] https://sites.google.com/site/mamounfarhatyahoocom/---1-7 de 15/06/2020 à 16.33.

[13] https://sotor.com/أهداف-المنظمات- الدولية.16.38 à 15/06/2020 de

[14] https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm de 21/05/2020 à 16.44.

[15] https://almerja.com/reading.php?idm=109384 de 21/05/2020 à 17.43.

[16] دليل البرلمانين الى البنك الدولي : https://agora-parl.org/sites/default/files/Parliamentarians_Guide_Arabic.pdf

[17] سهيل احمد فضل حوامدة، 2016، البنك الدولي و أثره على الأزمة العالمية، ص104.

[18] https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd de 21/0/2020 à 16.59.

[19] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2011/1/4/البنك- الدولي de 21/5/2020 à 17.03.

[20] https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf de 21/05/2020 à 17.14

[21] https://www.marefa.org/ منظمة –التجارة-العالمية.17.25 à 21/05/2020 de

[22] https://political-encyclopedia.org/dictionary/ de 21/05/2020 à 17.31

[23] لطيف مصباح حمير، دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الانسان في عصر العولمة، الأكاديمة الحديثة لكتاب الجامعي، 2010، ص 148.

[24] نفس المرجع، ص151.

[25] محمد بوبش، دور المنظمات الدولية في ترسيخ العولمة، على موقع الاكتروني:
https://www.marocdroit.com/_دور-المنظمات-الدولية-الاقتصادية-في- ترسيخ- العولمةa686.html

[26] http://raffy.me/books/view_book/300630/ العولمة-المنظمات-الدولية-المالية .17.01 à 15/06/2020 de